مكتبة ابن رجب (٣)

الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة

للحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلي
(٧٣٦ - ٧٩٥هـ)



تحقيق
د. الوليد بن عبد الرحمن آل فريان

دار عالم الفوائد


الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة

ⓒ دار عالم الفوائد، ١٤١٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد.
الـرد على من اتبـع غير المذاهـب الأربعـة / تحقيق: الوليد بن عبدالرحمن آل فريان. ـ مكـة المكرمة.
٦٤ ص؛ ١٤,٥ × ٢١ سم
ردمك: ٢ - ٢ - ٩١٨١ - ٩٩٦٠
١- الفقه الإسلامي ـ مذاهب
أ- آل فريان، الوليد بن عبدالرحمن «محقق» ب - العنوان
ديوي ٢٥٨ ١٥٠٧/ ١٨

رقم الإيداع: ١٥٠٧/ ١٨
ردمك: ٢-٢-٩١٨١- ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ

الناشـــر

دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

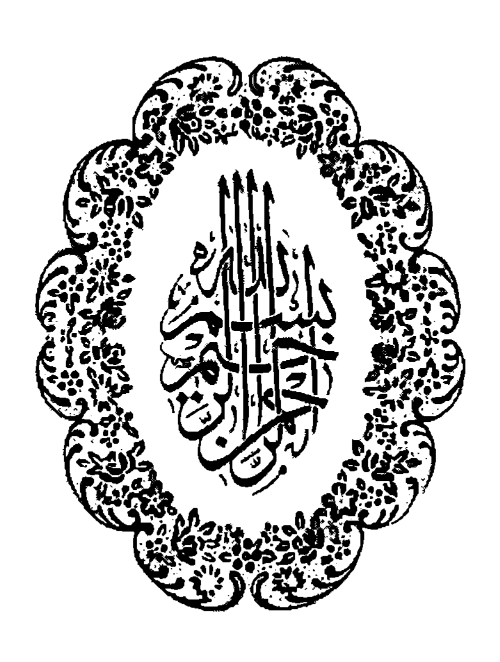
مكة المكرمة ـ ص.ب ٢٩٢٨

تلفون ٥٤٥٧٦٠٦ فاكس ٥٤٥٧٦١٠

الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة

للحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلي
(٧٣٦ - ٧٩٥هـ)

تحقيق
د. الوليد بن عبد الرحمن بن محمد آل فريان


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فلم يكن التقليدُ يومًا من الأيام سبيل خير، ولا وسيلة بناء ولا علامةَ صلاح وبر، ولا مدرجة كمال.

وحين غرقت الأمةُ في أوحاله وتلطّخت بأوزاره، أضاعت أعظم وسيلة للتفوق، وأضلت الطريقَ المهيع إلى التقدّم والحرية، وأغلقت على نفسها باب الإبداع، وحملت بين جنبيها بذرة التفكك والانقسام والتخاذل، وانقادت للعصبيات الممقوتة والحزبية البغيضة. حتى أسلمها ذلك إلى دركات مهينة وحياة بئيسة، لم تستفق بعد من وعثائها.

وهاهي الأمة تتجرّع مرارةَ التبعية، وتتقلّب في

مـواجعهـا المـؤسفـة، وتـرى مـن عـدوهـا اللـدود الاستخفاف والسخرية وهو يقودها إلى أوخم مرتع وأتعس مصير، والله غالب على أمره.

فضلاً عمّا جناه التقليدُ على المقلدين، من الاضطراب والوهن وفساد الملكة، وبخاصة عندما يتسلل لواذًا إلى الاعتقاد أو ينال من المقاصد، فيكون إيمان المقلد وعبادته في مهب الريح.

إلاّ أنّ الأمة وهي تُعاني من ضعف الوعي وفشو الجهل وغلبة الخمول والتردي الفكري، فليس لها حينئذ إلاّ أن تركن إلى التقليد وتفزع إليه على مضض، في مسائل الفقه وتفاصيل الأحكام. فتستجير به استجارة المضطر يترقّب ساعة الانفراج أن تلوح.

لا أن يكون التقليدُ هو المنهج والشعار، والطريق إلى الحياة. فحاشا أن يقبل بذلك ذو عقل رشيد، وهو يرى آثاره المدمّرة في حياة الأمّة ماضياً وحاضراً.

على يقين أنَّ سبيلهـــا إلى الخـــلاص: الاتبـــاعُ

والاقتداء، والأخذ بالقرآن والسنّة والهدي الأول، وعلى منهاج السلف الصالح والأئمة الكرام من أهل السنّة والجماعة.

موضوع الكتاب:

يعتبر ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ من رواد الدعوة الإصلاحية في عصره إلى جانب تبحره في العقيدة والتفسير والحديث والفقه والأصول وفنون العلم الأخرى، ولهذا تجده حريصًا على معالجة المشكلات التي تعترض سبيل العلم والفهم المستقيم لمسائل الدين، وحين واجه المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تلك الدعوات المتعجّلة إلى الفقه دون نظر إلى كلام أئمة الإسلام وفقهائه العظام ودون اعتبار للمدارس الفقهية الأخرى؛ زعمًا من أصحابها أن لا حاجة إلى ذلك، وحسب طالب العلم أن يُطالع النصوص ويستفيد منها الأحكام. بيّن في هذا الكتاب خطر هذا المنهج، وما قد يؤدي إليه من اختلال نظام الدين في ظل ضعف العلم وانحسار المعرفة وغلبة الهوى وقلّة

الدين والورع.

ثمَّ رسم للمتعلّم طريقَ السلامة، ووسيلة الوصول إلى العلم الصحيح. وأشار في آخره إلى مكانة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ تعالى في العلم والفقه، وأهم الخصائص التي تميّز بها مذهبُه عن غيره، ليكون قدوةً حسنة لأهل العلم وأنموذجًا حيًا لسيرة السلف الصالح.

أهمية الكتاب:

قيمة الكتاب إنما تكون بقدر ما يحمله من المعاني والقيم العلمية واللفتات التربوية، وما يقدّمه من الحلول والتوجيهات النافعة التي تُنير الطريق وتكشف الحقائق، وتُسهم في علاج الأمراض النفسية والخُلقية، فتهدي إلى الحق، وتدل على الرشد، وتطهّر القلب وتزكّيه.

وقد عرض المؤلفُ في هذا الكتاب لمعضِلة وآفة طالما صدّت بعضَ الشُّداة عن العلم الصحيح وانحرفت بهم إلى بُنيّات الطريق، فقطعوا الأوقات،

وأضاعوا الأعمار فيما لا طائل منه، فكانوا كالمنبتّ لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى .

فقدّم ابنُ رجب في هذا الكتاب خلاصة تجربته وثمرة جهده في مواجهة هذه الظاهرة، التي لا زالت تُلقي بظلالها في قلوب بعض الناشئة وتتجدد على مر العصور؛ ليكون طلاب العلم على بصيرة من أمرهم، وليدفعوا هذه الأخطار عن أنفسهم قبل استفحال أمرها وتفاقم ضررها.

المؤلف:

هو العالم العلاّمة، الإمام الحافظ الفقيه، الشيخ الجليل أبو الفرَج زين الدين، عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسين السلامي البغدادي الدِّمَشقي، المشهور بابن رجب الحنبلي. ولد ببغداد عام ٧٣٦هـ، وشدّ الرحال في طلب العلم إلى بلاد كثيرة، إلى أن استقرَّ به المقام في دمشق، فأخذ عنه الطلاب وانتفعوا به، ولم يزل على هذه الحال الجميلة متحلّيا بالخلال الحميدة والصفات الحسنة والثناء العاطر من شيوخه

وطلابه وسائر أهل عصره، إلى أن توفاه الله عام ٧٩٥هـ بعد حياة حافلة بالخير والصلاح والاستقامة والبر والإحسان، وترك بعده أطيب الذكر وأزكى السير، وقدّم للأمة طائفة من المؤلفات النافعة التي تناقلها الناسُ واستفادوا منها إلى وقتنا الحاضر. رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه بحبوحة جنته، وجمعنا به على أحسن حال .

النسخ المعتمدة:

حصلت عند تحقيق هذا الكتاب على نسختين خطيتين، وهما:

الأولى: وتقع في خمس ورقات، ومسطرتها ٢٦ـ٢٨ سطرًا، بقلم حمد بن عبدالعزيز العُريني، وفرغ من نسخها نهار الثلاثاء الثالث عشر من جمادى سنة ١٣٤٣هـ.

وهي نسخةٌ تامة ومقابلة على أصلين، كما ذكر الناسخ، ولذلك جعلتها أصْلا .

الثانية: وتقع في نحو تسع ورقات، ومسطرتها ٢١ سطرًا، وسقط منها ورقةٌ واحدة في آخرها، من خطوط القرن الثالث عشر تقديرًا.

وهي نسخةٌ جيدة مصححة ومقابلة، وفيها بعضُ البياضات، ورمزت لها بحرف (أ).

العنوان والتوثيق:

كتب على الأصل ما نصه: هذه الرسالة الفريدة في الحث على التقليد، للشيخ العالم العلاّمة زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى رحمة الأبرار، ونجّانا وإياه من النار وجميع المسلمين.

بينما خلت النسخة الأخرى من العنوان، مع نسبتها إلى المؤلف.

أما كتب التراجم فقد نص على نسبته إلى المؤلف ابنُ عبدالهادي في (الجوهر المنضد) (٥٠) وسمّاه الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة. وهو العنوان الذي اتخذته لهذا الكتاب.

منهج التحقيق:

اعتمدتُ على ما في الأصل لتمامه، وتركت الإشارة إلى الفرق بين النسختين إلا نادرًا طلبًا للاختصار.

وحرصتُ على إخراج النص، فصوّبت ما حسبته يحتاج إلى تصويب، وأضفت ما لابد منه، وجعلته بين حاصرتين، مع الإشارة إليه في موضعه، كما قمتُ بعزو الآيات وتخريج الأحاديث والآثار. أسأل الله تعالى أنْ ينفع بهذا الجهد، وأن يجعله مباركًا ، وأن يسلك بنا جميعًا صراطه المستقيم ويهدينا إلى سواء السبيل، ويقينا مضلاَّت الفتن.


نماذج
النسخ الخطية

هذه الرسالة الفريدة في الرد على المتعصبة للشيخ العالم العلامة
زين الدين عبد الرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي رحمه الله
رحمة الأبرار ونجانا وإياه من النار
وجميع المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله على محمد عبده
ورسوله النبي الأمي خاتم النبيين وإمام المتقين المبعوث بالدين القويم
والشريعة الباقية إلى يوم الدين المحفوظة التي لا يزال من أمته طائفة ظاهرين
على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة أما بعد فقد
بلغني إنكار بعض الناس على بعض من ينتسب إلى مذهب الإمام
أحمد وغيره من مذاهب الأئمة المشهورين في هذا الزمان الخروج عن مذاهبهم
في مسائل وزعم أنه ذلك لا ينكر على من فعله وأن من فعله قد يكون مجتهدا
متبعا للحق الذي ظهر له أو مقلدا لمجتهد آخر فلا ينكر ذلك عليه فأقول وبالله
التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله إن الله تعالى
حفظ لهذه الأمة دينها حفظا لم يحفظ مثله دينا غير دين هذه الأمة وذلك
أن هذه الأمة ليس بعدها نبي يجدد ما دثر من دينها كما كان دين من قبلنا من
الأنبياء كلما دثر دين نبي جدده نبي آخر يأتي بعده فتكفل الله سبحانه بحفظ هذا
الدين وأقام له في كل عصر حملة ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل
الجاهلين وقال تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون فتكفل الله سبحانه بحفظ
كتابه فلم يتمكن أحد من الزيادة في ألفاظه ولا من النقص منها وقد كان النبي صلى
الله عليه وسلم يقرئ أمته القرآن في زمانه على أحرف متعددة تيسيرا على الأمة لحفظه و
تعلمه حيث كان فيهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط
فطلب الرخصة في حفظهم له بأن يقرئهم على سبعة أحرف كما ورد ذلك في حديث
أبي بن كعب وغيره ثم لما انتشرت كلمة الإسلام في الأقطار وتفرق المسلمون في البلاد
الشاسعة صار كل فريق منهم يقرأ القرآن على الحرف الذي وصل إليه فاختلفوا حينئذ
في حروف القرآن فكانوا إذا اجتمعوا في الموسم أو غيره اختلفوا في القراءة اختلافا كثيرا
فأجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهد عثمان على جمع الأمة على حرف واحد
خشية أن تختلف هذه الأمة في كتابها كما اختلفت الأمم قبلهم في كتبهم ورأوا أن

(الورقة الأولى من الأصل)

(الورقة الاخيرة من الأصل)

هذه الرسالة لزين الدين
ابن رجب رحمه الله
تعالى وعفى
عنه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله على محمد عبده ورسوله النبي الامي خاتم النبيين وامام المتقين المبعوث بالدين القيم والشريعة الباقية المؤيدة المحفوظة الذي لا يزال من امته طائفة ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة

اما بعد فقد بلغنا انكار بعض الناس على انكار بعض من ينتسب الى مذهب الامام احمد او غيره من مذاهب الائمة المشهورين في هذا الزمان الخروج عن مذاهبهم في مسائل وزعم ان ذلك لا ينكر على من فعله وانه قد يكون مجتهدا متبعا للحق الذي ظهر له او مقلدا لمجتهد آخر فلا ينكر ذلك عليه. فاقول وبالله التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا به لا ريب ان الله تعالى حفظ لهذه الامة دينها حفظا لم يحفظ مثله دينا غير دين هذه الامة وذلك ان هذه الامة ليس بعدها نبي يجدد ما دثر من دينها كما كان من قبلنا من الانبيا كلما دثر دين نبي جدده نبي آخر ياتي بعده. فتكفل الله سبحانه بحفظ هذا الدين واقام له في كل عصر حملة ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتاويل الجاهلين. وقد قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون. فتكفل الله سبحانه بحفظ كتابه فلم يتمكن احد من الزيادة في الفاظه ولا من النقص منها وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرئ امته القرآن في زمانه

(الورقة الاولى من نسخة «أ»)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمدُ لله ربِّ العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يُحبُّ ربُّنا ويرضى. وصلَّى الله على محمد عبده ورسوله، النبي الأمي خاتم النبيين وإمامِ المُتقين المبعوث بالدِّين القيِّم والشريعة الباقية المؤيَّدة المحفوظة، الذي لا يزال من أُمَّته طائفةٌ ظاهرين على الحق لا يضُرهم مَن خذَلهم حتى تقوم الساعة[1].

أمَّا بعـــدُ:

(١) ثبت عن النبي ﷺ في جملة من الأحاديث، منها: حديث المغيرة. أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم (٧٣١١)، ومسلم في «الصحيح» رقم (١٩٢١). وحديث ثوبان: أخرجه مسلم في «الصحيح» رقم (١٩٢٠) وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٨، ٢٧٩). وحديث جابر: أخرجه مسلم في «الصحيح» رقم (١٥٦، ١٩٢٣)، وانظر بقية ذلك في «فتح المجيد» (١/ ٤٤٥).

فقد بلغني إنكارُ بعض الناس على إنكاري على بعض من ينتسبُ إلى مذهب الإمام أحمد وغيره مِن مذاهب الأئمة المَشهورين في هذا الزمان الخروجَ عن مذاهبهم في مسائل. وزعم أنَّ ذلك لا يُنكر على مَنْ فعله، وأنَّ من فعله قد يكون مُجتهدًا مُتبعًا للحق الذي ظهر له أو مقلدًا لمجتهد آخر. فلا يُنكر ذلك عليه.

فأقولُ وبالله التوفيق، وهو المُستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله:

لا ريب أنَّ الله تعالى حفظ لهذه الأمة دينَها حِفظًا لم يحفظ مثلَه دينًا غير دين هذه الأمة؛ وذلك أنَّ هذه الأمة ليس بعدها نبيٌّ يُجدد ما دثر من دينها كما كان دينُ مَن قبلنا من الأنبياء، كلَّما دثر دينُ نبيٍ جدَّده نبيٌّ آخر يأتي بعده(١)

---

(١) كما قال الله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وكما قال النبي ﷺ: «إنه ليس بعدي نبي». أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم (٤٤١٦)، ومسلم في «الصحيح» رقم (٢٤٠٤)، وأحمد في =

فتكفَّل اللهِ سبحانه بحفظ هذا الدين، وأقام له في كلِّ عصر حَملةً ينفون عنه تحريفَ الغالين وانتحالَ المبطلين وتأويلَ الجاهلين.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر ٩]. فتكفَّل اللهُ سبحانه بحفظ كتابه، فلم يتمكَّن أحدٌ مِن الزيادة في ألفاظه ولا مِن النقص[(١)] منها.

وقد كان النبيُّ ﷺ يُقرىء أُمّته القرآن في زمانه على أحرفٍ مُتعددة؛ تيسيرًا على الأمّة لحفظه وتعلّمه. حيث كان فيهم العجوزُ والشّيخ الكبير، والغلام والجارية والرجلُ الذي لم يقرأ كتابًا قط.

فطلب لهم الرخصةَ في حفظهم له أنْ يُقرئهم على

= «المسند» (١/ ١٨٢، ١٨٣)، و «الفضائل» رقم (٩٦٠) من حديث سعد بن أبي وقاص، وأخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٣٣٨) من حديث جابر و (٦/ ٣٦٩، ٤٣٨) من حديث أسماء بنت عُميس.

(١) (أ): القصر.

سبعة أحرف؛ كما ورد ذلك في حديث أُبيّ بن كعب وغيره[١].

ثم لما انتشرت كلمةُ الإسلام في الأقطار، وتفرّق المسلمون في البُلدان المتباعدة صار كلٌّ فريقٍ منهم يقرأ القرآن على الحرف الذي وصل إليه. فاختلفوا حينئذٍ في حروف القرآن، فكانوا إذا اجتمعوا في الموسم أو غيره اختلفوا في القرآن اختلافًا كثيرًا.

فأجمع أصحابُ النبي ﷺ في عهد عُثمان على جمع الأمّةِ على حرفٍ واحد، خشية أنْ تختلف هذه الأمّة في كتابها كما اختلفت الأممُ قبلهم في كُتبهم، ورأوا أنَّ / المصلحة تقتضي ذلك.

وحرّقوا ما عدا هذا الحرف الواحد من

---

(١) أخرجه من حديث أبي بن كعب: مسلم في «الصحيح» رقم (٢٨١)، وأحمد في «المسند» (٥/ ١٢٧، ١٢٩) وعن ابن عباس: البخاري في «الصحيح» رقم (٤٩٩١)، ومسلم في «الصحيح» رقم (٨١٩)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٦٤، ٢٩٩، ٣١٣).

المصاحف[١]، وكان هذا مِن محاسن أميرِ المؤمنين عُثمان ـ رضي الله عنه ـ التي حَمده عليها عليٌّ وحُذيفة وأعيانُ الصحابة.

وإذا كان عُمر قد أنكر على هشام بن حكيم بن حزام على عهد النبي ﷺ في آيةٍ أشدَّ الأنكار[٢]، وأُبيُّ ابن كعب حصل له بسبب اختلاف القرآن ما أخبر به عن نفسه من الشك[٣]، وبعض مَن كان يكتبُ الوحيَ للنبيﷺ ممن لم يرسخ الأيمانُ في قلبه ارتد بسبب ذلك حتى مات مُرتدًا[٤].

هذا كلُّه في عهد النبي ﷺ، فكيف الظن بالأمّة

---

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم (٤٩٨٧) من حديث أنس، وينظر: الزركشي «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٣٥).

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم (٤٩٩٢)، ومسلم في «الصحيح» رقم (٨١٨).

(٣) أخرجه مسلم في «الصحيح» رقم (٨٢٠).

(٤) إن كان عبدالله بن سعد بن أبي سرح، فقد أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه ولم يمت مرتدًا. ينظر: الذهبي «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٣٣)، وابن حجر «الفتح» (٩/ ٢٢).

بعده أنْ لو بقي الاختلافُ في ألفاظ القرآن بينهم.

فلهذا ترك جمهورُ علماء الأمة القراءة بما عدا هذا الحرف الذي جمع عثمانُ عليه المسلمين، ونهوا عن ذلك. ورخَّص فيه نفرٌ منهم(١)، وحكي رواية عن أحمد ومالك مع اختلاف عنهما على ذلك به في الصلاة وغيرها أم خارج الصلاة فقط(٢).

وبكل حال: فلا تختلف الأمّة أنّه لو قرأ أحدٌ بقراءة ابن مسعود ونحوها مما يخالف هذا المُصحف المجتمع عليه، وادَّعى أنَّ ذلك الحرف الذي قرأ به هو حرف زيد بن ثابت الذي جمع عليه عثمانُ الأمَّة، أو أنّه أولى بالقراءة من حرف زيد: لكان ظالمًا مُتعديًا

---

(١) منهم ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: أخرجه الترمذي في «الجامع» رقم (٣١٠٣)، وابن أبي داود في «المصاحف» كما في «الفتح» (١٩/٩) عن أنس.

(٢) المذهب عند الحنابلة التحريم، واختار شيخ الإسلام الجواز، وهو رواية عن أحمد. ينظر: ابن قدامة «المغني» (١٦٦/٢) و «الإنصاف» (٥٨/٢) والقرافي «الذخيرة» (١٨٧/٢).

مُستحقًا للعقوبة. وهذا لا يختلف فيه اثنان من المسلمين.

إنّما محل الخلاف: إذا قرأ بحرف ابن مسعود ونحوه مع اعترافه أنّه حرفُ ابن مسعود المخالف لمصحف عثمان ـ رضي الله عنه ـ .

وأما سنّة النبي ﷺ: فإنّها كانت في الأمّة تُحفظ[١] في الصدور كما يُحفظ القرآن، وكان مِن العلماء من يكتبها كالمصحف ومنهم من ينهى عن كتابتها.

ولا ريب أنّ النّاس يتفاوتون في الحفظ والضبط تفاوتًا كثيرًا.

ثمّ حدث بعد عصر الصحابة قومٌ من أهل البدع والضلال، أدخلوا في الدين ما ليس منه وتعمّدوا الكذب على النبي ﷺ.

فأقام اللهُ تعالى لحفظ السنّة أقوامًا ميّزوا ما دخل

(١) (أ): فإنها لم تحفظ.

فيها مِن الكذب والوهم والغلط، وضبطوا ذلك غاية الضبط وحفظوه أشد الحفظ.

ثم صنَّف العلماءُ التصانيف في ذلك، وانتشرت الكتبُ المؤلفة في الحديث وعلومه. وصار اعتمادُ الناس في الحديث الصحيح على كتابي الإمامين أبي عبدالله البُخاري، وأبي الحسين مُسلم بن الحجّاج القُشيري ـ رضي الله عنهما ـ.

واعتمادُهم بعد كتابيهما على بقيّة الكُتب الستة خصوصًا سُنن أبي داود وجامع أبي عيسى وكتاب النسائي ثم كتاب ابن ماجه.

وقد صُنِّف في الصحيح مصنفات أُخر بعد صحيحي الشيخين، لكن لا تبلغ[1] كتابي الشيخين.

ولهذا أنكر العلماءُ على مَن استدرك عليهما الكتاب الذي سمَّاه المُستدرك.

---

(١) (أ): تبلغ مبلغ.

وبالغ بعضُ الحفَّاظ فزعم أنَّه ليس فيه حديث واحد على شرطهما.

وخالفه غيرُه، وقال: يصفو منه حديثٌ كثير صحيح. والتحقيق: أنَّه يصفو منه صحيحٌ كثير على غير شرطهما. بل على شرط أبي عيسى ونحوه، وأما على شرطهما فلا.

فقلَّ حديثٌ تركاه إلاَّ وله علةٌ خفيّة؛ لكن لعزة من يَعرف العلل / كمعرفتهما وينقده، وكونه لا يتهيأ الواحد منهم إلاَّ في الأعصار المُتباعدة: صار الأمر في ذلك إلى الاعتماد على كتابيهما والوثوق بهما والرجوع إليهما، ثم بعدهما إلى بقية الكتب المُشار إليها.

ولم يُقبل من أحد بعد ذلك الصحيحُ والضعيف إلا عمَّن اشتُهر حِذقه ومعرفته بهذا الفن واطلاعُه عليه، وهم قليل جدًا.

وأمَّا سائرُ النّاس: فإنَّهم يعوّلون على هذه الكُتب المشار إليها، ويكتفون بالعزو إليها.

وأما الأحكام ومسائل الحلال والحرام: فلا ريب أنَّ الصحابة والتابعين ومَن بعدهم اختلفوا في كثير مِن هذه المسائل اختلافًا كثيرًا، وكان في الأعصار المتقدمة[١] كلٌّ من اشتُهر بالعلم والدين يُفتي بما ظهر له أنَّه الحق في هذه المسائل، مع أنَّه لم يخل مَن[٢] كان يشذ منهم عن الجمهور عن إنكار العلماء عليه.

كما كان يُنكر على ابن عبّاس - رضي الله عنه - مسائل متعددة تفرَّد[٣] بها[٤]. وأُنكر ذلك على أتباعه أشدُّ من الإنكار عليه، حتى كان ابنُ جُريج[٥] لمَّا قدم البصرة إذا رآه الناسُ دخل المسجد الجامع رفعوا

(١) (أ): المتقادمة.
(٢) (أ): ممن.
(٣) الأصل و(أ): ويفرق. ولعل المثبت هو الصواب.
(٤) كقوله في الربا والمتعة.
(٥) أبو الوليد، عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج القرشي مولاهم، أخذ عن عطاء وطبقته، مات عام ١٥٠هـ، وكان يرى المتعة. ينظر: المزي «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٣٨) والذهبي «السير» (٦/ ٣٣١).

أيديَهم ودعوا الله عليه لشذوذه بتلك المسائل التي تلقَّى عن أصحاب ابن عبّاس، حتى أنَّه رجع عن بعضها قبل أنْ يخرج مِن عندهم[(١)]. وهذا مع أنَّ النّاس حينئذٍ كان الغالبُ عليهم الدين والورع.

فكان ذلك يُريحهم عن أنْ يتكلَّم أحدُهم بغير علم، أو ينصب نفسَه للكلام وليس هو لذلك بأهل.

ثم قلَّ الدينُ والورع، وكثُر من يتكلّم في الدين بغير علم ومن ينصب نفسَه لذلك وليس هو له بأهل.

فلو استمر الحالُ في هذه الأزمان المتأخِّرة على ما كان عليه في الصدر الأول بحيث أنَّ كلَّ أحدٍ يُفتي بما يدّعي أنَّه يظهر له أنَّه الحق؛ لاختل به نظامُ الدين لا محالة، ولصار الحلالُ حرامًا والحرام حلالاً.

ولقال كلُّ من شاء ما يشاء، ولصار دينُنا بسبب

---

(١) وممن عُرف بالشذوذ الكثير إبراهيم بن إسماعيل بن عُلَيَّة. ينظر: ابن عبدالبر «التمهيد» (٦/ ٢٩٦)، وابن حجر «لسان الميزان» (١/ ٣٤).

ذلك مثلَ دين أهلِ الكتابين من قبلنا.

فاقتضت حكمةُ الله سبحانه أنْ ضبطَ الدين وحفظه: بأنْ نصب للناس أئمةً مجتمعًا على علمهم ودرايتهم وبلوغِهم الغاية المقصودة في مرتبة العلم بالأحكام والفتوى، من أهل الرأي والحديث.

فصار النّاس كلُّهم يعوِّلون في الفتاوى عليهم، ويرجعون في معرفة الأحكام إليهم.

وأقام اللهُ مَن يضبط مذاهبَهم ويحرر قواعدَهم، حتى ضُبط مذهبُ كل إمام منهم وأصوله وقواعدُه وفصوله، حتى تُرد إلى ذلك الأحكام ويُضبط الكلامُ في مسائل الحلال والحرام.

وكان ذلك مِن لُطف الله بعباده المؤمنين، ومن جُملة عوائده الحسنة في حفظ هذا الدين.

ولولا ذلك: لرأى الناسُ العجبَ العُجاب، من كلِّ أحمق متكلِّف مُعجبٍ برأيه جَريء على الناس وثّاب.

فيدَّعي هذا أنَّه إمامُ الأئمة، ويدّعي هذا أنَّه هادي الأمة وأنَّه هو الذي ينبغي الرجوعُ دون الناس إليه والتعويل دون الخلق عليه.

ولكن بحمد الله ومنَّته انسدَّ هذا الباب الذي خطرُه عظيم وأمره جسيم، وانحسمت هذه المفاسدُ العظيمة وكان ذلك من لُطف الله تعالى لعباده وجميل عوائده وعواطفه الحميمة[١].

ومع هذا فلم يزل يظهر مَن يدَّعي بلوغَ درجة الاجتهاد، ويتكلَّم في العلم من غير تقليدٍ لأحد[٢] من هؤلاء الأئمة ولا انقياد.

فمنهم مَن يَسوغ له ذلك لظهور صدقة فيما ادّعاه، ومنهم مَن رُدّ عليه قولُه وكُذِّب في دعواه.

وأمَّا سائرُ النّاس ممن لم يصل إلى هذه الدرجة فلا

---

(١) (أ): الرحيمة.
(٢) (أ): تقيد بأحد.

يسعُه إلاَّ تقليدُ أولئك الأئمة، والدخول فيما دخل فيه سائرُ الأمة.

فإنْ قال أحمق متكلّف: كيف يُحصر النّاسُ في أقوال علماء متعيّنين[١] / ويُمنع من الاجتهاد أو مِن تقليد غير أولئك من أئمة الدين.

قيل له: كما جَمع الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ النّاسَ على حرفٍ واحد من حُروف القرآن، ومنعوا النّاس من القراءة بغيره في سائر البُلدان؛ لمّا رأوا أنَّ المصلحةَ لا تتم إلا بذلك، وأنَّ النّاس إذا تُركوا يقرؤون على حروفٍ شتّى وقعوا في أعظم المهالك.

فكذلك مسائلُ الأحكام وفتاوى الحلالِ والحرام، لو لم تُضبط النّاسُ فيها بأقوال أئمة مَعدودين: لأدَّى ذلك إلى فساد الدين، وأنْ يُعد كلُّ أحمق متكلّف طلَبت الرياسةَ نفسُه من زُمرة[٢] المجتهدين وأنْ يبتدع

---

(١) (أ): معينين.
(٢) (أ): جملة.

مقالةً ينسبها إلى بعض مَن سلف من المتقدّمين؛ فربّما كان بتحريف يُحرِّفه عليهم كما وقع ذلك كثيرًا من بعض الظاهريين،

وربّما كانت تلك المقالة زلّةً من بعض مَن سلف قد اجتمع على تركها جماعةٌ من المسلمين(١).

فلا تقتضي المصلحةُ غيرَ ما قدَّره الله وقضاه من جمع النّاس على مذاهب هؤلاء الأئمة المشهورين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

فإنْ قيل: الفرقُ بين جمع النّاس على حرفٍ واحد من الحروف السبعة من أحرف القرآن وبين جمعهم على أقوال فقهاء أربعة، أنَّ تلك الحروف السبعة كانت يُقال: معناها واحد أو متقارب والمعنى حاصل بهذا

(١) وقد حذّر السلفُ من ذلك؛ كما قال عمرُ ـ رضي الله عنه ـ لزياد ابن حُدير: (هل تعرف ما يهدم الإسلام ؟. قال: لا. قال: يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين). أخرجه الفريابي في «صفةالمنافق» رقم (٣١)، والدارمي في «السنن» رقم (٢٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/١٩٦).

الحرف. وهذا بخلاف قول الفقهاء الأربعة؛ فإنّه يجوز أن يتفقوا على شيء ويكون الحق خارجًا عنهم.

قيل: هذا قد منعه طائفةٌ من العلماء. وقالوا: إنَّ الله لم يكن ليجمع هذه الأمة على ضلالة.

وفي ذلك أحاديثُ تعضُد ذلك(١).

وعلى تقدير تسليمه: فهذا إنما يقع نادرًا ولا يطّلع عليه إلاَّ مجتهد وصل إلى أكثر مما وصلوا إليه، وهذا أيضًا مفقود أو نادر.

وذلك المجتهدُ على تقدير وجوده: فرضُه اتباع ما ظهر له من الحق. وأما غيره: ففرضُه التقليد.

وتقليد هؤلاء الأئمة سائغٌ بلا ريب، ولا إثم عليهم ولا مَن قلّدهم ولا بعضهم.

---

(١) ينظر في تخريجها: عبدالرحمن بن حسن «فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد» (٢/٧١٦).

[فإنْ قيل][١]: فهذا يُفضي إلى اتباع لأئمة على الخطأ [قيل] : [١] لا يقول القولَ الحق [جميعُ الخلق] [١] لابُد أنْ يكون مذمومًا به أحد من [المخالفين] [١].

فلم يتفق للأمة الخطأ، وأكثر ما يقع هذا إنْ كان واقعًا فيما قلّ وقوعه.

فأمّا المسائلُ التي يحتاج المسلمون إليها عمومًا فلا يجوز أنْ يعتقد أنَّ الأئمة المُقتدى بهم في الإسلام في هذه الأعصار المستطالة اجتمعوا فيها على الخطأ؛ فإنَّ هذا قدحٌ في هذه الأمة قد أعاذها الله منه[٢].

فإنْ قيل: نحن نُسلِّم منعَ عُموم النّاس من سلوك طريق الاجتهاد؛ لما يُفضي ذلك إلى أعظم الفساد.

---

(١) ما بينهما بياض في الأصل و (أ)، والإضافة يقتضيها السياق.
(٢) ينظر: ابن تيمية «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٩٢).

لكن لا نسلّم منعَ تقليد إمامٍ مُتّبع من أئمة المجتهدين غير هؤلاء الأئمة المشهورين.

قيل: قد نبَّهنا على علّة المنع من ذلك وهو أنَّ مذاهب غير هؤلاء لم تشتهر ولم تنضبط، فربما نُسب إليهم مالم يقولوه أو فُهم عنهم مالم يُريدوه، وليس لمذاهبهم مَن يذبّ عنها ويُنبّه على ما يقع من الخلل فيها بخلاف هذه المذاهب المشهورة.

فإن قيل: فما تقولون في مذهب إمامٍ غيرهم قد دُوّن مذهبُه وضُبط وحفظ كما حُفظ مذاهبُ هؤلاء.

قيل: أولاً: هذا لا يُعلم وجودُه الآن. وإنْ فُرض وقوعه الآن وسُلِّم جوازُ اتباعه والانتساب إليه، فإنّه لا يجوز ذلك إلا لمن أظهر الانتساب إليه والفتيا بقوله والذبَّ عن مذهبه.

فأمَّا من أظهر الانتسابَ إلى بعض الأئمة المشهورين وهو في الباطن منتسبٌ إلى غيرهم معتقدٌ لمذهب سواه: فهذا لا يسوغ له ذلك البتة، وهو من

نوع النفاق والتقيّة، ولا سيّما من أخذ الأموالَ المختصة بأصحاب ذلك الإمام المشهور من الأوقاف أو غيرها.

أو لبّس على النّاس، فأوهمهم أنَّ ما يُفتي به من مذهب مَن ينتسب إليه في الباطن هو مذهب ذلك الإمام المشهور.

فهذا غير سائغ قطعًا، وهو تلبيسٌ على الأمة وكذبٌ على علماء الأمة(١).

ومَن نسب إلى أئمة الإسلام مالم يقولوه، أو ما عُلم أنَّهم يقولون خلافه / فإنّه كاذبٌ يستحق العقوبة على ذلك.

وكذلك إنْ صنَّف كتابًا على مذهب إمام معيَّن، وذكر فيه ما يعتقده من قول من ينتسب إليه في الباطن

---

(١) ينظر: آل تيمية «المسوَّدة» (٥٤١)، وابن مفلح «الفروع» (٦/ ٣٤)، وابن النجار «شرح الكوكب المنير» (٤/ ٥٧٨).

من غير نســـبته إلى قائله.

وكذلك لو كان الكتاب المصنَّف لا يختصّ بمذهب معين، إلا أنّ مصنِّفه في الظاهر ينتسب إلى مذهب إمام معين وفي الباطن إلى غيره. فيذكر فيه أقوالَ مَن ينتسب إليه باطنًا مِن غير بيان لمخالفتها لمذهب من ينتسب إليه ظاهرًا.

فكلُّ هذا إيهامٌ وتدليس غير جائز، وهو يقتضي خلطَ مذاهب العلماء واضطرابها.

فإنْ ادّعى مع ذلك الاجتهاد كان أدهى وأمرّ، وأعظم فسادًا وأكثر عنادًا؛ فإنّه لا يسوغ ذلك مطلقًا إلاّ لمن كمُلت فيه أدواتُ الاجتهاد: من معرفة الكتاب والسنّة وفتاوى الصحابة والتابعين، ومعرفة الاجماع والاختلاف، وبقيّة شرائط الاجتهاد المعروفة.

وهذا يدّعي اطلاعًا كثيرًا على السنّة، ومعرفة صحيحها مِن سقيمها، ومعرفةَ مذاهب الصحابة والتابعين والآثار المنقولة عنهم في ذلك.

ولهذا كان الإمام أحمد يُشدد أمر الفُتيا، ويمنع منها مَن يحفظ مائة ألف حديث ومائتي ألف حديث وأكثر من ذلك[١].

وعلامةُ صحة دعواه: أنْ يستقلّ بالكلام في المسائل كما استقل غيرُه من الأئمة، ولا يكون كلامُه مأخوذًا من كلام غيره.

فأمَّا مَن اعتمد على مجرَّد نقل كلام غيره، إمَّا حكمًا أو حكمًا ودليلاً: كان غايةُ جهده أنْ يفهمه، وربَّما لم يفهمه جيّدًا أو حرّفه وغيرّه. فما أبعد هذا عن درجة الاجتهاد، كما قيل:

فدع عنك الكتابةَ لست منها

ولو سوّدت وجهك بالمداد

(١) في رواية أبي علي الضرير، والحسين بن إسماعيل كما في «المسوّدة» (٥١٤)، ورواية ابن المنادي كما في «العدة» (٥/ ١٥٩٧). وانظر فيه توجيه ذلك ومراد أحمد ـ رحمه الله ـ به.

فإنْ قيل: فما تقولون في نهي الإمام أحمد وغيره من الأئمة عن تقليدهم وكتابة كلامهم، وقول الإمام أحمد: لا تكتب كلامي ولا كلام فلان وفلان، وتعلّم كما تعلمنا(١). وهذا كثيرٌ موجود في كلامهم.

قيل: لا ريب أنَّ الإمام أحمد ـ رضي الله عنه ـ كان ينهى عن آراء الفقهاء والاشتغال بها حفظًا وكتابة، ويأمر بالاشتغال بالكتاب والسنّة حفظًا وفهمًا وكتابة ودراسة، وبكتابة آثار الصحابة والتابعين دون كلام مَن بعدهم ومعرفة صحة ذلك من سقمه والمأخوذ منه والقول الشاذ المطرح منه.

ولا ريب أنَّ هذا مما يتعين الاهتمامُ به والاشتغال بتعلّمه أولاً قبل غيره.

فمن عرف ذلك وبلغ النهاية من معرفته كما أشار إليه الإمام أحمد، فقد صار علمُه قريبًا من علم أحمد.

(١) ينظر: المحقق «مصطلحات الإمام أحمد» بمجلة البحوث الإسلامية عدد رقم (٤٢) عام ١٤١٥هـ.

فهذا لا حَجر عليه ولا يتوجّه الكلام فيه، إنَّما الكلام في منع من لم يبلغ هذه الغاية ولا ارتقى إلى هذه النهاية ولا فهم من هذا إلا النزر اليسير، كما هو حال أهل هذا الزمان.

بل هو حالُ أكثر النّاس منذ أزمان، مع دعوى كثير منهم الوصول إلى الغايات والانتهاء إلى النهايات وأكْثرهُم لم يرتقوا عن درجة البدايات.

وإذا أردت معرفةَ ذلك وتحقيقه، فانظر إلى علم الإمام أحمد ـ رضي الله عنه ـ بالكتاب والسنّة.

أمّا علمه بالكتاب: فإنّه ـ رضي الله عنه ـ كان شديد العناية بالقرآن وفهمه وعلومه، وكان يقول لأصحابه: قد ترك الناسُ فهم القرآن. على وجه الذّم لهم.

وقد جمع في القرآن كثيرًا من الكتب، من ذلك: كتاب الناسخ والمنسوخ، والمقدّم والمؤخّر / وجمع التفسير الكبير، وهو محتوٍ على كلام الصحابة والتابعين

في التفســير.

وتفسيرُه من جنس التفاسير المنقولة عن السّلف: من تفاسير شيوخه كعبدالرزاق، ووكيع، وآدم بن أبي إياس[١]، وغيرهم. ومن تفاسير أقرانه كإسحاق وغيره، وممن بعده ممن هو على منواله كالنسائي، وابن ماجه، وعبد بن حُميد، وابن أبي حاتم، وغيرهم من أهل الحديث. وكلٌّ هؤلاء جمعوا الآثار المروية عن السلف في التفسير من غير زيادة كلام من عندهم.

وأمّا علمُه ـ رضي الله عنه ـ بالسنّة: فهذا أمرٌ اشتهر وذاع ووقع عليه الوفاق والإجماع، وأنّه حامل لواء السنّة والحديث وأعلم النّاس في زمانه بكلام النبيﷺ وأصحابه والتابعين[٢].

(١) ترجمته في «التقريب» (٨٦).
(٢) ينظر: ابن أبي يعلى «الطبقات» (١/ ٥ ـ ١٧، ٢٠٧، ٢٣٥، ٢٦٠، ٣٠٦، ٣١٧، ٣٩٣، ٤١٠) وابن الجوزي «المناقب» (١٨١ ـ ١٨٩).

واختص عن أقرانه من ذلك بأمور متعددة، منها: سعةُ الحفظ وكثرته، وقد قيل: إنّه كان يحفظ ثلاث مائة ألف حديث[١].

ومنها: معرفةُ صحيحه من سقيمه: وذلك تارة بمعرفة الثقات من المجروحين، وإليه كانت نهاية المُنتهى في علم الجرح والتعديل.

وتارة معرفة طُرق / الحديث واختلافه، وهو معرفة علل الحديث. وكان أيضًا نهايةً في ذلك.

وهذا وإنْ شاركه كثيرٌ من الحفّاظ في معرفة علل الحديث المرفوعة، فلم يصل أحدٌ منهم إلى معرفته بعلل الآثار الموقوفة.

ومن تأمّل كلامه في ذلك: رأى العجب، وجزم بأنّه قلّ مَن وصل إلى فهمه في هذا العلم -رضي الله عنه-.

---

(١) ينظر: أبو يعلى «العدّة» (٥/ ١٥٩٧).

ومنها: معرفتُه فقه الحديث وفهمه وحلاله وحرامه ومعانيه، وكان أعلمَ أقرانه بذلك كما شهد به الأئمة من أقرانه: كإسحاق، وأبي عُبيد، وغيرهما.

ومَن تأمّل كلامه في الفقه وفهم مأخذه ومداركه فيه، علم قوّة فهمه واستنباطه.

ولدقّة كلامه في ذلك، ربّما صعُب فهمُه على كثير من أئمة أهل التصانيف ممن هو على مذهبه، فيعدلون عن مآخذه الدقيقة إلى مآخذ أُخر ضعيفة يتلقّونها عن غير أهل مذهبه، ويقع بسبب ذلك خللٌ كثير في فهم كلامه وحمله على غير محامله.

ولا يحتاج الطالبُ لمذهبه إلاّ إلى إمعانٍ وفهم كلامه.

وقد رُؤي من فهمه وعلمه ما يقضي منه العجب، وكيف لا ولم يكن مسألة سبق للصحابة والتابعين ومن بعدهم فيها كلامٌ إلا وقد علمه وأحاط علمه به وفهم مأخذ تلك المسألة وفقهها، وكذلك كلام عامة فقهاء

الأمصار وأئمة البلدان ـ كما يُحيط به معرفته ـ كمالك، والأوزاعي، والثوري، وغيرهم.

وقد عُرض عليه عامةُ علم هؤلاء الأئمة وفتاويهم، فأجاب عنها تارة بالموافقة وتارةً بالمخالفة.

فإنَّ مُهنّا بن يحيى الشامي عرض عليه عامةَ مسائل الأوزاعي وأصحابه، فأجاب عنها.

وجماعةٌ عرضوا عليه مسائلَ مالك وفتاويه من الموطأ وغيره، فأجاب عنها. وقد نقل ذلك عنه حنبلٌ وغيره.

وإسحاقُ بن منصور عرض عليه عامةَ مسائل الثوري، فأجاب عنها.

وكان أولاً قد كتب كُتُبَ أصحاب أبي حنيفة وفهمها وفهم مآخذهم في الفقه ومداركَهم، وكان قد ناظر الشّافعيّ وجالسه مُدّة وأخذ عنه[1].

---

(١) ينظر: المحقق «القواعد الفقهية عند الحنابلة» (٢٢١، ٣٦٧).

وشهد له الشّافعيُّ ـ رضي الله عنه ـ تلك الشهادات العظيمة في الفقه والعلم، وأحمد مع هذا شاب لم يتكهل[(١)].

ومعلوم أنَّ من فهم علمَ هذه العلوم كلِّها وبرع فيها، فأسهلُ شيءٍ عنده معرفة الحوادث والجواب عنها، على قياس تلك الأصول المضبوطة والمآخذ المعروفة.

ومن هنا قال عنه أبو ثور: كان أحمد إذا سُئل عن مسألة كأنَّ علم الدنيا لوحٌ بين عينيه. أو كما قال.

ولا نعلم سُنَّةً صحيحة عن النبيﷺ إلاّ وقد أحاط بها علمًا، وكان أشدَّ النّاس اتباعًا للسنّة إذا صحّت ولم يعارضها معارضٌ قوي.

وإنَّما ترك الأخذَ بما لم يصح، وبما عارضه معارضٌ قوي جدًا.

---

(١) ينظر: ابن أبي يعلى «الطبقات» (١/ ٥).

وكان السلفُ ـ رضي الله عنهم ـ لقُرب عهدهم بزمن النبوة وكثرةِ ممارستهم كلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم يعرفون الأحاديث الشاذّة التي لم يُعمل بها، ويطرحونها ويكتفون بالعمل بما مضى عليه السلفُ. ويعرفون مِن ذلك مالم يعرفه مَن بعدهم، ممن لم تبلغه السننُ إلا من كُتب الحديث لطول العهد وبُعده.

إذا فهمت هذا وعلمته: فهذه نصيحةٌ لك أيّها الطالب لمذهب هذا الإمام أؤديها إليك خالصةً لوجه الله تعالى؛ فإنّه لا يؤمن أحدُكم حتى يُحب لأخيه ما يحب لنفسه[١].

إياك ثم إياك أنْ تحدّث نفسك أنّك قد اطّلعت على مالم يطّلع عليه هذا الإمام، ووصلت من الفهم إلى مالم

---

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم (١٣)، ومسلم في «الصحيح» رقم (٤٥)، وأحمد في «المسند» (٣/١٧٦، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٩) من حديث أنس.

يَصل إليه هذا الذي ظهر فضلُ فهمه على من بعده من أولي الأفهام.

ولتكن همّتك كلُّها / مجموعة على فهم ما أشار إليه، وتعلُّم ما أرشد إليه من الكتاب والسنّة على الوجه الذي سبق شرحُه.

ثم بعد ذلك: ليكن همّك في فهم كلام هذا الإمام في جميع مسائل العلم، لا مسائل الإسلام. أعني: مسائل الحلال والحرام.

وفي علم الآفاق، أعني: مسائل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهو العلم المسمّى في اصطلاح كثيرٍ من العلماء بعلم السُّنة.

فإنَّ هذا الإمام كان غايةً في هذا العلم، وقد امتُحن بسبب مسائل منه وصبر لله على تلك المحنة، ورضي المسلمون كلُّهم بقوله الذي قاله ومَقامه الذي قامه وشهدوا أنّه إمامُ السنَّة وأنّه لولاه لكفر النّاس.

فمن كانت هذه منزلتُه في علم السنّة، كيف يُحتاج

إلى تلقي هذا العلم من كلام أحدٍ من العلماء غيره، لاسيما لمن ينتسب إلى مذهبه.

فليتمسّك بكلامه في عامة هذا الباب، ويُعرض عمّا أُحدث من فضول المسائل التي أُحدثت. وليس للمسلمين فيما أُحدث حاجة؛ بل تُشغل عن العلم النافع، وتُوقع العداوةَ والبغضاء بين المسلمين، وتُوجب كثرةَ الجدل والخصومات في الدنيا مما هو منهيٌّ عنه عند هذا الإمام وغيره من السلف الماضين[1].

وكذلك علم الإحسان: وهو علم المُراقبة والخشية، كان هذا الإمام فيه غاية كما كان في علم الإسلام والإيمان آية. ولكن كان الغالبُ عليه في هذا العلم تحقيق الأعمال دون تزويق الأحوال؛ فلذلك كان لا يطلق إلاّ المأثور عن السلف دون ما أخذته

(١) ينظر: المؤلف «فضل علم السلف على علم الخلف» و «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٦٧).

المتأخـــرون عن الخلف.

ولقد كان ـ رضي الله عنه ـ في جميع علومه مستندًا بالسنّة، لا يرى إطلاقَ مالم يُطلقه السلفُ الصالح من الأقوال ولا سيّما في علم الإيمان والإحسان.

وأمّا علم الإسلام: فكان يُجيب فيه عن الحوادث الواقعة مما لم يسبق فيها كلامٌ؛ للحاجة إلى ذلك. مع نهيـه لأصحـابـه أنْ يتكلّمـوا في مسـائـل ليـس لهـم فيها إمام[1].

وإنّما كان يُجيب غالبًا عمّا سبق الكلامُ فيه، وفيما يحتاج ولا بُد لوقوعه ومعرفة حُكمه.

فأمَّا ما يولِّده الفقهاءُ من المسائل التي لا تقع أو لا تكاد تقع إلاَّ نادرًا، فكان ينهى كثيرًا عن الكلام فيهـا؛ لأنه قليلُ الفائدة ويُشـــغل عمَّا هو أهم منه مما

---

(١) رواية الميموني: ابن الجوزي في «المناقب» (٢٣١) وابن حمدان «صفة الفتوى» (٣٠)، وانظر: المحقق «القواعد الفقهية عند الحنابلة» (٢٧١).

يحتاج إلى معرفتــه.

وكان ـ رضي الله عنه ـ: لا يرى كثرة الخصام والجدال، ولا توسعة لقيل أو لقال في شيءٍ من العلوم والمعارف والإحوال.

إنّما يرى الاكتفاءَ في ذلك بالسنة والآثار، ويُحث على فهم معاني ذلك من غير إطالةٍ للقول والإكثار.

ولم يترك تـوسعـةَ الكـلام بحمـد الله عجـزًا ولا جهلاً، ولكن ورعًا وفضلاً واكتفاءً بالسُّنّة فإنّ فيها كفاية، واقتداءً بالسلف الصالح من الصحابة والتابعين فبالاقتداء بهم تحصل الهداية[1].

فإنْ أنت قبلت هذه النصيحة وسلكت الطريقة الصحيحــة، فلتكــن همّتــك: حفـظَ ألفـاظ الكتـاب والسنّة، ثم الوقوف على معانيها بما قال سلف الأمّة وأئمتها، ثم حفظَ كلام الصحابة والتابعين وفتاويهم

(١) ينظر: ابن القيم «أعلام الموقعين» (١/ ٧٣) وما بعدها.

وكلام أئمة الأمصار، ومعرفةَ كلام الإمام أحمد وضبطه بحروفه ومعانيه والاجتهاد على فهمه ومعرفته.

وأنت إذا بلغت مِن هذه الغاية: فلا تظن في نفسك أنّك بلغت النهاية، وإنّما أنت طالبٌ متعلّم من جملة الطلبة المتعلّمين.

ولو كُنتَ بعد معرفتِك ما عرفتَ موجودًا في زمن الإمام أحمد، ما كنت حينئذٍ معدودًا من جملة الطالبين. فإنْ حدّثت نفسُك بعد ذلك أنّك قد أنتهيت أو وصلت إلى ما وصل إليه السلفُ فبئس ما رأيت.

وإيّاك ثم إيّاك: أنْ تترك حفظَ / هذه العلوم المشار إليها وضبطَ النصوص والآثار المعوّل عليها، ثم تشتغل بكثرةِ الخصام والجدال وكثرة القيل والقال وترجيح بعض الأقوال على بعض الأقوال مما استحسنه عقلُك، ولا تعرف في الحقيقة مَن القائل لتلك الأقوال وهل هو من السلف المُعتبر بأقوالهم أو من غير أهل الاعتدال.

وإيّاك أنْ تتكلّم في كتاب الله أو في حديث رسول الله بغير ما قاله السلفُ كما أشار إليه إمامُك، فيفوتك العلمُ النافع وتضيع إيامُك.

فإنَّ العلم النافع: إنّما هو ما ضُبط في الصدور، وهو عن الرسول أو عن السلف الصالح مأثور.

وليس العلم النافع: أرأيت وأريت؛ فقد نهى عن ذلك الصحابةُ ومَن بعدهم ممن إذا اقتديت بهم فقد اهتديت. وكيف يصح لك دعوى الانتساب إلى إمام، وأنت على مخالفته مُصر ومن علومه وأعماله وطريقته تفر.

واعلم وفّقك الله: أنّك كلّما اشتغلت بتلك الطريقة، وسلكت السُّبلَ الموصلة إلى الله على الحقيقة، واستعملت الخشية ونفسها المراقبة، ونظرتَ في أحوال مَن سلف من الأئمة بإدمان النظر في أحوالهم بحُسن العاقبة، ازددت بالله وبأمره علمًا وازددت لنفسك احتقارًا وهضمًا، وكان لك من نفسك شغلٌ شاغل

عن أنْ تتفرّغ لمخالفة المسلمين.

ولا تكن حاكمًا على جميع فرق المؤمنين، كأنك قد أُوتيت علمًا لم يؤتوه أو صلت إلى مقامٍ لم يصلوه.

فرحم اللهُ من أساء الظنّ بنفسه علمًا وعملاً وحالاً وأحسن الظن بمن سلف، وعرف من نفسه نقصًا ومن السلف كمالاً، ولم يهجم على أئمة الدين ولا سّيما مثل الإمام أحمد وخصوصًا إنْ كان إليه من المُنتسبين.

وإنْ أنت أبيت النصيحةَ وسلكت طريقة الجدال والخصام، وارتكبت ما نُهيتَ عنه من التشدّق والتفيهق وشقشقة الكلام، وصار شغلك الرد على أئمة المسلمين والتفتيش عن عيوب أئمة الدين[1]: فإنك لا تزداد لنفسك إلاّ عُجبًا ولا لطلب العلو في الأرض إلاّ حُبّا ومن الحق إلا بُعدًا وعن الباطل إلا قُربًا، وحينئذٍ فتقول: ولم لا أقول وأنا أولى من غيري بالقول

---

(١) ينظر: ابن أبي الدنيا «كتاب الصمت» (٢٢٨٧) وما بعدها.

والاختيار، ومَن أعلم مني ومن أفقه مني؛ كما ورد في الحديث. هذا يقوله من هذه الأمّة من هو وقود النّار.

أعاذنا الله وإيّاكم من هذه الفضائح، ووفّقنا وإياكم لقبول النصائح بمنّه وكرمه إنّه أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين.

فإنْ أبيت إلاّ الإصرار على أنَّ العلم والتفقّه هو نقلُ الأقوال وكثرة البحث عليها والجدال، وأنَّ من اتسع في ذلك ونقّب عن عيوب الأئمة بالنظر والاستدلال أعلم ممن لم يكن كذلك، وأنّ من قلّ كلامُه في هذا فليس هنالك.

فنقول لك: من هنا اعتقد طوائفُ من أهل الضلال أنَّ الخلْف أعلم من السَّلَف؛ لما امتازوا به من كثرة القيل والقيل.

ونحن براء إلى الله من هذه الأقوال، ولو كان الأمرُ على هذا لكان شيوخُ المعتزلة والرافضة أعلم من

ســلف الأمّة وأئمتها.

وتأمل كلامَ شيوخ المعتزلة كعبدالجبار بن أحمد الهمداني[١] وغيره، وكثرة بحوثه وجداله واتساعه في كثرة مقاله، وكذلك من كان من أهل الكلام من سائر الطوائف.

وكذلك المصنّفون في سائر الكلام، وفي الفقه من فقهاء الطوائف: يُطيلون الكلام في كل مسألة أطالة مُفرطة جدًا.

ولم يتكلّم أئمتُهم في تلك المسائل بتقريرها وكلامهم فيها.

هل يجوز أنْ يُعتقد بذلك فضلُهم على أئمة الإسلام، مثل: سعيد ابن المسّيب، والحسن، وعطاء، والنخعي، والثوري، والليث، والأوزاعي،

---

(١) ينظر ترجمته في «سير النبلاء» للذهبي (١٧/ ٢٤٤)، وكانت وفاته سنة خمس عشرة وأربع مئة.

ومالك/ ، والشّافعيّ، وأحمد، وإسحاق، وأبي عُبيد، ونحوهم.

بل التابعون المتسعون في المقال أكثر من الصحابة بكثير.

فهل يعتقد مسلم أنَّ التابعين أعلمُ من علماء الصحابة.

وتأمّل قولَ النبيﷺ «الإيمانُ يمان والفقهُ يمان والحكمة يمانية»[1]. قاله في مدح أهل اليمن وفضلهم.

فشهد لهم بالفقه والإيمان، ونسبها إليهم لبلوغهم الغاية في الفقه والإيمان والحكمة.

---

(١) أخرجه البخاري في « الصحيح» رقم (٤٣٨٨، ٤٣٨٩، ٤٣٩٠) ومسلم في «الصحيح» رقم (٥٢) واللفظ له، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٧٢، ٣٨٠، ٤٠٧، ٤٢٦، ٤٥٧، ٤٧٤، ٤٨٠، ٤٨٤، ٥٤٦) من حديث أبي هريرة.

ولا نعلم طائفةً من عُلماء المسلمين أقلّ كلامًا من أهل اليمن، ولا أقل جدالاً منهم سلفًا وخلفًا. فدلَّ على أنَّ العلم والفقه الممدوح في لسان الشارع: هو العلم بالله المؤدّي إلى حُبّه ومحبته وإجلاله وتعظيمه، وهما مع العلم بما يحتاج إليه من أوامره ونواهيه كما كان عليه علماء أهل اليمن قديمًا، مثل: أبي موسى الأشعري، وأبي مُسلم الخولاني، وأويس، وغيرهم. دون ما زاد على ذلك: من ضرب أقوال النّاس بعضها ببعض، وكثرة التفتيش عن عوراتهم وزلأّتهم.

وهو أنَّ أكثر الأئمة غلِطوا في مسائل يسيرة مما لا تقدح في إمامتهم وعلمهم، فكان ماذا. فلقد انغمر ذاك في محاسنهم وكثرة صوابهم، وحُسن مقاصدهم ونصرهم للدين[١].

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٦٥): ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة.
وقال المصنف في «تقرير القواعد» (٣): والمنصف من اغتفر قليل =

والانتصابُ للتنقيب عن زلاّتهم ليس محمودًا ولا مشكورًا، لاسّيما في فضول المسائل التي لا يضر فيها الخطأ ولا ينفع فيها كشفُ خطئهم وبيانُه[١].

وكذلك كثرة البحث عن فضول علوم لا تنفع[٢] في الدين وتشغل عن الله والاشتغال به، وتقسّي القلب عن ذكره ويُوجب لإهلها حبَّ العلو والرئاسة على الخلق.

فكلّ هذا غيرُ محمود، وقد كان النبيُّ ﷺ يتعوّذ من علم لا ينفع[٣]، وفي حديث عنه أنّه قال «سلوا الله

= خطأ المرء في كثير صوابه.

(١) وترى في هذا العصر مِن ضعاف العلم والإيمان مَنْ يُسارع إلى ذلك، ولا يتورّع عن القدح والثلب والرمي بالعظائم دون بصيرة، بل يتهجم على الناس ويقذفهم بالظنون والأوهام المريضة ويصنفهم بما يهوى ويتشهى. فإلى الله المشتكى، وهو الموعد، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٢) إلى هنا تنتهي نسخة(أ).

(٣) أخرجه مسلم في «الصحيح» رقم (٢٧٢٢) في سياق طويل من حديث زيد، وأخرجه أحمد في «المسند» (٢/١٦٧، ٤٥١، =

علمًا نافعًا وتعوّذوا من علم لا ينفع»[(١)].

وفي حديث عنه «إنّ من العلم جهلاً»[(٢)]. وكان ﷺ يكره إطالة القول وكثرة تشقيق الكلام، ويُحب التجوّز في القول؛ وفي ذلك عنه أحاديثُ كثيرة يطول ذكرُها[(٣)].

وكذلك التصدّي لرد كلام أهل البدع بجنس كلامهم، من الأقيسة الكلامية وأدلة العقول: يكرهه الإمامُ أحمد، وأئمة أهل الحديث كيحيى القطّان، وابن مهدي، وغيرهم.

وإنّما يرون الردَّ عليهم بنصوص الكتاب والسنّة وكلام سلف الأمّة إنْ كان موجودًا، وإلاّ رأوا

= ٣/ ١٩٢، ٤/ ٣٧١).

(١) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم (٣٨٤٣)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ١٦٢) بإسناد حسن.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٥٠١٢) وسكت عنه الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٠٣).

(٣) ينظر: المؤلف «بيان فضل علم السلف» (٣٩ ـ ٤٠).

السكوت أسلم[١].

وكان ابنُ المبارك، أو غيره من الأئمة يقول: ليس أهل السنّة عندنا من رد على أهل الأهواء، بل من سكت عنهم.

ذكر هذا كراهيةً [لما صدّ][٢]عن العلم الذي جاء به الرسولُ ﷺ، وعن العمل بمقتضاه؛ فإنّ فيه كفاية، ومن لم يكفه ذلك فلا كفاه الله !

وكل ما ذكرته هاهنا: فأنا أعلم أنَّ أَهل الجدال والخصومات يناقشون فيه أشد المناقشة ويعترضون عليه أشد الاعتراض. ولكن إذا وضح الحق تعيّن اتباعُه وتركُ الالتفات إلى من نازع فيه وشغب وخاصم وجادل وألّب.

ومن هاهنا يُعلم: انَّ علم الإمام أحمد ومن سلك

(١) ينظر: المؤلف «التاريخ/ الذيل» (٢/ ١٣٩).
(٢) إضافة يقتضيها السياق.

سبيله من الأئمة أعلم علوم الأمّة وأجلّها وأعلاها، وأنَّ فيه كفايةً لمن هداه الله إلى الحق.

ومَن لم يجعل الله له نُورًا فماله من نور[١] / .

(١) كُتب في الأصل بعد ذلك ما نصه: تمت الرسالةُ المباركة الشافية لمن وقف عليها ونظر فيها، وعمل بما فيها. فهي له كافية. والله الموفّق لإصابة الصواب وإليه المرجع والمآب، والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وكان الفراغ من نسخ هذه الرسالة نهار الثلاثاء ثلاثة عشر (جا) سنة ١٣٤٣هـ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين. بلغ مقابلة على أصلين، فصح إن شاء الله تعالى. وهي بقلم حمد ابن عبدالعزيز العُريني.

فهرس الموضوعات

* * *